REPUBLIC OF TUNISIA

EMBASSY OF TUNISIA

TO ADDIS ABABA

الجمهورية التونسية

سفارة تونس
بأديس أبابا

كلمة تونس بمناسبة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

أديس أبابا، 13- 16 جويلية 2015

Tunisia's Statement

on the Occasion of the 3rd International Conference on Financing for Development

Addis Ababa, 13-16 July 2015

July 15th, 2015

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الأفاضل،

اسمحوا لي في مستهل هذه الكلمة أن أتوجه باسم الحكومة التونسية إلى جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية بأصدق عبارات الشكر والتقدير على الجهود المبذولة من أجل توفير كافة أسباب النجاح للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي ينعقد لأول مرّة بقارتنا الافريقيّة.

كما لا يفوتني أن أشيد بالمساعي الحثيثة لكافة الأطراف المعنيّة ولا سيما الميسرين من أجل التوصل إلى توافق حول مشروع وثيقة ختاميّة تتبنّى مشاغل الدول النامية والأقل نموّا وتسهم في التحقيق الفعلي للتنمية المستدامة في إطار من التضامن الدولي.

وإذ تثني تونس على ما تحقق من نتائج على درب تنفيذ التوصيات المنبثقة عن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، فإنها تؤكد على أن الحاجة لا زالت ملحّة للتصدي للتحديات الراهنة في مجال تمويل التنمية ولمضاعفة الجهد من أجل كسب رهان التنمية المستدامة وتوفير ممهدات النجاح للأجندة التنموية لما بعد سنة 2015.

السيدات والسادة،

لقد توفقت تونس بفضل ثورة شعبها على الظلم والاستبداد وتطلعه إلى الحرية والعدالة والنماء بكافة أبعاده إلى إرساء أسس النظام الديمقراطي واحترام حقوق الانسان والحريات الفردية بما يضمن كرامة الفرد وحقه في العيش الكريم. غير أن الصعوبات الظرفية التي يمر بها الاقتصاد الوطني وتفاقم الاشكاليات على الصعيد الاقليمي مثلت عائقا دون تحقيق النقلة النوعيّة المنشودة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتسعى الحكومة التونسية الجديدة من منطلق وعيها بضرورة مجابهة التحديات المرحليّة ولا سيما منها تشغيل الشباب والنهوض بالاستثمار والارتقاء بمستويات التنمية الجهوية وتحقيق العدالة الاجتماعية إلى إعداد الرؤية الإستراتيجية لتونس للسنوات 2016 2020 والتي ستتحدد بمقتضاها التوجهات المستقبلية في مجال التنمية المستدامة و الأولويات الوطنيّة، على أن يتم عرض هذه الوثيقة الاستراتيجيّة على الشعب التونسي والجهات المانحة والمستثمرين الأجانب خلال مؤتمر دولي سينتظم للغرض في موفى السنة الحاليّة.

كما تعمل تونس على إدخال عديد الإصلاحات على قطاعات اقتصادية حيويّة أهمّها إصلاح المنظومة الجبائية وإعادة هيكلة القطاع البنكي وإصلاح المنظومة الجمركيّة للحد من

ظاهرة الاقتصاد الموازي، هذا فضلا عن إصدار مجلة جديدة للاستثمار وترسيخ مقومات الحكم الرشيد ومحاربة الفساد والرشوة.

ولئن تؤكد تونس في هذا الإطار على مسؤولية الدول في النهوض بمستويات نموّها وتحقيق تطلعات شعوبها، فإنها تهيب بالمجموعة الدوليّة من أجل دعم الجهود الوطنيّة للدول النامية والأقل نموّا ولا سيّما عبر وضع استراتيجيات شاملة لدعم تشغيل الشباب والنهوض بالاستثمار والبحث في سبل دعم دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الوطني المهيكل ومساندة التنمية المحليّة والجهوية ودعم التجارة الخارجيّة وتيسير نقل التكنولوجيا وخاصّة منها الصديقة للبيئة ودعم القدرات في مجال الحد من تأثيرات التغيرات المناخية.

كما تؤكد تونس على أهميّة تعزيز التنسيق وتجنب ازدواجية الجهود فيما يتعلق بعملية تمويل التنمية وعلى أهمية وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها لتوفير 0.7٪ من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة الدول النامية وخاصة الدول التي تمر بمرحلة انتقال ديموقراطي وعلى ضرورة إنشاء آلية لمتابعة هذه الالتزامات. كما تؤكد على ضرورة تضافر جهود المجموعة الدوليّة من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ومعاضدة المجهودات الوطنيّة الرامية إلى استرجاع الأموال المنهوبة.

من جانب آخر، وفي ظل ما باتت تشهده مساعي المجموعة الدوليّة لتحقيق التنمية المستدامة للجميع من تهديد جرّاء ما يشهده العالم اليوم من استشراء للعنف واستفحال لخطر الإرهاب الذي بات يتهددنا جميعا، فإنه أصبح لمن الضروري على كافة مكونات الأسرة الدوليّة أكثر من أي وقت مضى مضاعفة الجهد وتعزيز التضامن فيما بينها من أجل القضاء على أسبابه الدفينة لا سيما عبر محاربة الفقر والبطالة والتهميش وحماية الحريات الفردية وضمان الكرامة الانسانيّة، وبالتوازي دعم الهياكل الوطنيّة للتوقي من هذه الظاهرة والرفع من قدرتها على التصدّي لها.

السيدات والسادة،

مجددا لكم دعم تونس الكامل لجهود المجموعة الدوليّة من أجل التوصل إلى تحقيق التنمية المستدامة للجميع وتوفير التمويلات اللازمة للدول النامية والأقل نموّا من أجل التقليص من الفجوة التنموية وتوفير مقومات العيش الكريم لشعوب الانسانيّة قاطبة، أتمنّى لنا جميعا النجاح في التوصل إلى توافقات ترعى مصالح جميع الأطراف وتراعي التحديات التي تواجهها الدول النامية، في خطوة تترجم مدى جديّة تضامن المجموعة الدوليّة.